مثقفو الديوانية يطالبون بحماية آثار المحافظة

الديوانية / اصوات العراق

طالب مثقفون في محافظة الديوانية الحكومة والجهات المختصة بحماية آثار مدينة الديوانية، وايجاد الحلول المناسبة لما وصفوه بعمليات التخريب التي تطول آثارها.

ودعا هؤلاء خلال ندوة موسعة نظمها البيت الثقافي بمحافظة الديوانية إلى مناقشة المكانة الكبيرة لمدينة نفر (نيبور) تاريخيا (٤٠ كم جنوب الديوانية) صباح امس الأحد، الى تنظيم مؤتمر موسع يضم المهتمين بالتاريخ والآثار العراقية لمناقشة واقرار الدور الكبير الذي تحتله مدينة نفر.

وقال الدكتور كاظم نوير المشارك في الندوة (تدريسي في جامعة بابل) إن "هناك سرقة منظمة تطول المواقع الآثارية العراقية ودون ان تهتم بذلك اي من الجهات المسؤولة في الوقت الذي تطالب فيه المنظمات والجامعات العالمية بحماية هذه المواقع التي تعتبر ثروة عالمية."

ومن جانبه، أعرب الشيخ احمد الجنابي من جماعة الفضلاء التابعة لأية الله محمد اليعقوبي عن استعداد الجهات الدينية للاسهام في توعية المواطنين باهمية هذه الثروة الوطنية، وطالب الحكومة بتحمل مسؤوليتها وايقاف ما يحدث من سرقات للاثار العراقية.

وحمل المشاركون في الندوة الجهات الحكومية مسؤولية حماية المواقع الآثارية العراقية. وحثوا على الاستفادة منها بجعلها أماكن سياحية وثقافية.

يذكر أن معظم المواقع الآثارية العراقية تعرضت لاعمال سرقة منظمة اثناء الانفلات الأمني الذي رافق سقوط النظام السابق.

في غرفة واحدة.. عوائل تعيش بين الالوان

الرسامون في العراق حبيسو وضعهم الاقتصادي

بغداد / بشير الاعرجي

(هذا التكسي أعيش منه كأنسان ويقتلني كفنان).. عبارة كسرت حاجز الصمت بيني وبين سائق الاجرة في رحلة بإحدى مناطق بغداد وعرفت منها ان الجالس خلف المقود يعمل الآن بغير مهنته وان حكايته مع الرسم قد تتردد على لسان اكثر من فنان اجبرته الظروف الاقتصادية على ان لا يأخذ دوره كفنان.

ما دفع رائد / ٣٩ سنة للحديث، رؤيتنا لفتاة في مقتبل العمر تقف على شرفة منزلها في منطقة الجادرية ماسكة عدة الالوان وغير آبهة لمن يسترق النظر اليها.. ويبدو ان همها الوحيد هو الرسم، اثار هذا المنظر قريحة السائق للحديث كاشفاً عن حالة مواجهة الرسام للظروف الاقتصادية بريشته أو هجرها لمهن اخرى، يقول (كم من المبدعين سحقت مواهبهم مصاعب الحياة، وانا منهم، ولم يسعفني الحظ بان اكون من عائلة ميسورة كالفتاة التي ترسم هناك، وربما يكون هذا (ديدن الفنان) ويضيف (قد أجد وقتاً للرسم بين الحين والآخر، وصدقني ان موهبتي كفنان بدأت تضمحل ونظرتي إلى اللوحة شوشتها اوضاعنا الاقتصادية، انظر إلى زملائي في شارع الرسامين كيف يعيشون ويرسمون).

شارع (اسود) أو كما يسمى شارع الرسامين ويقع في احد ازقة منطقة الكرادة يحوي عدة مراسم ومعارض لبيع اللوحات بانواعها، لم يتلق نفس شهرة شارع المتنبي كون الاضواء المحلية بعيدة عنه وعلى النقيض منها خارج العراق، فالوسط الفني هناك يعرفه كمعلم فني وإبداعي، المراسم أو مخابئ الرسامين مغلقة على اصحابها اما المعارض فمفتوحة على مصارعها مرحبة باي زائر حتى وإن لم يشتر.

بتكاسل نهض ابو محمود / صاحب معرض لوحات شارحاً لي اسعار اللوحات المعروضة، إحداها بقيمة ١٥ الف دينار وتسمى الشناشيل وأخرى بحدود ١٥٠٠ دولار وتأخذ مساحة كبيرة على جدار المعرض وبين لي ان اسعار اللوحات تعتمد على اسم الرسام، يقول ابو محمد (منذ مدة عام ونصف تقريباً اصاب عملنا الركود بسبب الوضع الامني وهذا الامر إنعكس على جهد الرسامين الذين نتعامل معهم)، وعن آلية بيع اللوحات للرسامين في معرضه يستدرك بالقول (لا نعرض عليهم الرسم أو فكرة اللوحة، إن فعلنا ذلك فستفقد اللوحات قيمتها الإبداعية المؤثرة وأذكر ذات مرة جاءت إمرأة إلى معرضي وشاهدت لوحة لطفل باكٍ ووقفت امامها طويلاً لتنهمر دموعها تأثراً بواقعية اللوحة وعلى الفور اشترتها).

معرض ابو محمود لا يفرق حاله عن باقي المعارض، فجميعها تخلو من الزبائن ومحبي الرسم الامر الذي يلقي بظلاله على الرسامين واصحاب المعارض على السواء، يقول السيد احمد / صاحب معرض في نفس الشارع (مشكلتنا ليست بقلة إقبال هواة اقتناء اللوحات، بل نوعهم فالغالبية حينما يدخلون معرضي ويسألون عن سعر إحدى اللوحات اخبرهم مثلاً بانها تساوي خمسين دولاراً ليبدأوا بالضحك وترديد عبارة (شدعوة) كأنها سلعة كهربائية مستوردة ولا يعلمون مدى الجهد المبذول لخلقها) ويضيف (أفضل عدم بيعها وبخس ثمنها لحين بيعها لشخص يستحقها ويقدر قيمتها وهذا الامر بالاتفاق مع الرسام رغم الاحتياجات الخاصة).

للرسامين عالم خاص قد يكون متناقضاً بعض الشيء، فهم من جهة يرفضون الحديث الصحفي وان تحدثوا فبأسماء مستعارة كنوع من النرجسية ومن جهة اخرى يبيعون ما اعتبروه نتاج إحساسهم الخاص وربما عزلتهم في صومعة المراسم وباسعار بخسة مقارنة بثمنها خارج العراق، ربما يكون الاستنتاج قاسياً بعض الشيء لكنها الحقيقة التي يرفض البعض الاعتراف بها أو اختلاق الأعذار المنطقية من وجهة نظرهم، والدخول إلى التناقض صعب لكن الرسام (أ. ف) اقحمنا فيه بالقول (لا يتأثر الرسام ببيع لوحاته حتى لو كانت بثمن بخس لأن المقاييس غير مستقرة، واذا ما استقرت فبالتأكيد وضعنا سيتغير)، ويضيف (للأسف الوضع الاقتصادي يقود الفنان للعمل التجاري لتوفير رأس المال أو المادة التي توفر التزامات الحياة وكذلك تهيئة مستلزمات الرسم ولكن هذا لا يهمش ان لكل رسام منا عمله الذاتي الخاص، في وقتنا الحالي هناك تقسيم للجهود التجارية والذاتية لكن الاستمرار في هذا التقسيم سيقودنا إلى فخ الانزلاق نحو التجارية بدون إرادة وهذا ما نسعى للسيطرة عليه). وعن ابداعه كفنان هل تغير في ظل الظروف الحالية يقول (حصلنا على مكاسب معنوية تمثلت في زيادة الحرية وتوفير فضاءات للفنان بدون حدود أو قيود ايديولوجية تفرض الحالة الجوية على سماء الرسام الذي هو الآن تحت المجهر وانفتح على العالمية دون رقيب، اما القيمة المادية فقد كنا نأمل من اصحاب المؤسسات الثقافية الحكومية ان يوفروا الاجوار الصحيحة ومنح الفرص بالتساوي لكنا وجدنا التحايل ووجود نفس الاشخاص لقيادة الحركة الفنية).

وعن موضوعات لوحاته ومدى تأثرها بما يجري من وضع مربك قال: "ليس من المفترض ان يكون هناك تسارع في اصدار ردود الفعل للاوضاع وترك بصماتها على اللوحة، فمثلاً بيكاسو عاشر الحرب العالمية الثانية ولم يرسم عنها شيئاً ولكن بعد انتهائها رسم مادار في خلده ايام الحرب أي انه اراد ترك فترة نضج فكري واستيعاب ما دار حينها وهو ما اقوم به، هذا على المستوى العام اما الخاص فقبل مدة حدث انفجار في الكرادة وقع ضحيته العديد من المواطنين بينهم اثنان من زملائنا الرسامين هما ممدوح كريم وسرمد غازي وترك فراقهما ألماً في نفسي، الانفجار حدث داخل دماغي وترك اثره على الرسم والذي هو وجودي لمدة طويلة، بعد هذا الحارثة كرهت مداعبة الفرشاة ومغازلة الالوان فهذه الاحداث السيئة تترك الماً في داخلي ينعكس بهجر مؤقت للرسم".

لم ينفع اللف والدوران للرسام (ح) للتهرب من سؤالي المباشر: هل ترسم لأنك رسام ام للعمل كمصدر رزق، ليقول بعد تكرار السؤال عليه "الرسام حبيس وضعه الاقتصادي، ولا ضير من بيع لوحاتي باسعار منخفضة.. سعر اللوحة يختصر نظرة المجتمع للرسم، وما دام غالبيتهم لا يقدرون ثمن ما نرسم فالمجتمع بحاجة إلى تغيير ولأجيب على سؤالك)، ويضيف "حلمنا كرسامين ان يكون لنا سكن خاص ومرسم مليء باللألوان والفرش لنرسم دون أي ضغط على متحسسات اعصابنا، العراق فيه فنانون لكن يخذلهم الوضع الاقتصادي والاستقرار السكني..).

قد تكون احلام الرسامين وواقعهم سبباً لرفضهم تصوير غرفة المرسم.. أو مكان معيشتهم مع افراد العائلة حيث الألوان قرب اطباق الاكل، ولكن هذا الواقع لبعض ما وجدته في شارع (اسود) المليء بالألوان.

خبير اقتصادي في وزارة التخطيط:

التخطيط يجب ان يتناول الواقع الاقتصادي والاجتماعي للنهوض بالعراق

بغداد / كريم الحمداني

اكد الدكتور باتع خليفة هلال الكبيسي الخبير الاقتصادي في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ان التخطيط الاقتصادي يعتبر من الاركان المهمة والاساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتبع الدول باختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي واختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية التخطيط الاقتصادي كأسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني، مضيفاً اذ نجد في الدول الرأسمالية ذات النظام الليبرالي الحر، اتباع اسلوب التخطيط الاقتصادي لمعالجة بعض المشكلات التي تواجهها، فعلى سبيل المثال طبقت الولايات المتحدة الامريكية اسلوب التخطيط الاقتصادي للنهوض بواقع "تطوير وادي تينسي".

واضاف جواباً على سؤال لـ (المدى) هل يمكن الاستفادة من تجربة الخطط التنموية السابقة في العراق لتدعيم مرتكزات وأسس الاقتصاد العراقي؟

اما في العراق، فقد طبق اسلوب التخطيط الاقتصادي منذ بداية الخمسينيات من خلال انشاء مجلس الاعمار الذي تولى عملية التخطيط الاقتصادي من خلال النهوض بانشاء المشاريع الاستثمارية الواردة في برامج الاعمار ثم توالت بعد ذلك في خطط التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ وخطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ و١٩٨٠ - ١٩٨٥ وخطة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ التي لم تقر بسبب الحرب العراقية الايرانية.

واشار الكبيسي إلى ان النهوض بالقطاعين العام والخاص يعتبر ضرورة اساسية بالنسبة للاقتصاد العراقي ويجب التأكيد على اسلوب إدارة الاقتصاد الوطني عن طريق توفير الظروف المناسبة للقطاعين للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، دون التأكيد على قطاع معين واهمال دور القطاع الآخر لانهما مكملان لبعضهما، وان احدهما يدعم الآخر ويعزز من دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداً ان الاقتصاد العراقي يمر حالياً بمرحلة تحول جذري من اسلوب المركزية في التخطيط الاقتصادي إلى اسلوب آخر مغاير هو الانفتاح على آلية السوق والمنافسة، وفسح المجال واسعاً امام القطاع الخاص لكي يأخذ دوره الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى ان الدروس المستفادة من تجربة التخطيط الاقتصادي في العراق، والنجاحات التي حققتها في مجالات التنمية الاقتصادية خاصة خطة التنمية الانفجارية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ التي حاولت نقل العراق إلى مصاف الدول المتقدمة، وساهمت بدور كبير في تدعيم جوانب الاقتصاد العراقي وارساء اسس البنية الاساسية الارتكازية للاقتصاد، وتطوير الخدمات العامة والاجتماعية، الا ان قيام الحرب العراقية الايرانية قد قوض من حجم المنجزات التي حققتها الخطة المذكورة، ان الاستفادة من مضامين الخطط التنموية، وكذلك الاستفادة من الانفتاح على الاقتصاد الدولي من خلال اتباع آلية السوق الحرة والمنافسة الاقتصادية سيعمل بلا شك على رفد المسيرة الاقتصادية وتطويرها.

مواطنو محافظة ذي قار يعارضون دمج المليشيات في القوات المسلحة

الناصرية / حسين كريم العامل

لاقت تاكيدات كبار المسؤولين العراقيين وتصريحاتهم حول حل المليشيات ترحيبا واسعا من لدن الشارع العراقي الذي استبشر خيرا بالتخلص من جعجعة السلاح وسطوة المظاهر المسلحة ، لكن هذا الترحيب سرعان ما اصطدم بتصريحات اخرى تشير الى دمج عناصر تلك المليشيات في قوات الجيش والاجهزة الامنية مما عده الكثيرون تحايلا على قانون حل المليشيات واضفاء نوع من الشرعية على تسليح المجموعات المسلحة.

(المدى) توجهت لمواطني محافظة ذي قار لتستطلع آراءهم في الية حل المليشيات وكيفية التخلص من مظاهرها المسلحة.

الحاج كاظم فرهود فجر عضو سكرتارية المجلس العراقي للسلم والتضامن فرع ذي قار عبر عن رايه بحل المليشيات وآلية دمجها في القوات المسلحة قائلا :

تعد بادرة حل المليشيات خطوة مهمة على طريق استتباب الامن وتعزيز هيبة القانون لكن التفكير بدمجها بالمؤسسات العسكرية والاجهزة الامنية باعتقادي خطا فادح سيقود البلد الى الهاوية ويجعل من الاجهزة الامنية ساحة لصراع الايديولوجيات وتصفية الحسابات السياسية بين الفرقاء السياسيين وذلك لان كثيراً من عناصر تلك المليشيات ستنقل ولاءاتها لساحة الاجهزة الامنية وتتخندق فيها لحساب احزابها وليس لحساب المصلحة العليا للبلد.

وعليه يجب ابعاد القوات المسلحة والاجهزة الامنية عن الصراعات الايديولوجية وجعلها فوق الميول والاتجاهات وذلك من خلال ابعاد عناصر المليشيات عنها وزجهم في اعمال مدنية ومشاريع صناعية انتاجية اذا كان لابد من زجهم وتاهيلهم ليساهموا بذلك باعادة اعمار المدن العراقية التي دمرتها الحروب العبثية.

ووافقه الراي رياض العضاض عضو جمعية ابناء الناصرية المستقلة قائلاً:

انا مع حل المليشيات وسحب الاسلحة من الجميع ومنع تداولها في السر والعلن لكني ضد دمج المليشيات في القوات المسلحة لان ذلك يضفي الشرعية على سلاح المليشيات ويمنحها الحق في حمله علنا تحت غطاء انتسابها للاجهزة الامنية مما يتسبب ذلك باشاعة الفوضى وعدم السيطرة على الجريمة السياسية وتفشي عملية الاغتيال بين الفرقاء السياسيين كما يؤدي الى تفكيك الاجهزة الامنية وتفتيت الوحدة الوطنية فيما بعد واذا كان لابد من ايجاد فرص عمل لعناصر المليشيات فاني ارى ان توظيفهم في دوائر الدولة الخدمية والمؤسسات الصناعية والشركات والمعامل هو الحل الامثل ليواصلوا بذلك مسيرتهم النضالية من خلال مشاركتهم في عملية البناء التي نحن احوج ما نكون اليها في الوقت الحاضر.

ومن جانبه عبر عباس الحداد ٥٥ عاما عن رايه قائلا :

انا مع فكرة حل المليشيات وتجريدها من اسلحتها لكني لست مع دمجها ضمن الاجهزة الامنية وقوات الجيش لان المرحلة الراهنة برأيي تتطلب بناء جيش اكثر حيادية ومهنية لننأى به عن الصراعات السياسية والولاءات الحزبية الضيقة كما ان المرحلة الراهنة تتطلب التخلص ليس فقط من المليشيات وانما من جميع المظاهر المسلحة والمجموعات الخارجة عن القانون وذلك من خلال تقوية الاجهزة الامنية وجمع الاسلحة عبر شرائها من المواطنين وفق سقف زمني معين تعقبه حملات تفتيش دقيقية مع فرض عقوبات رادعة على كل من يحوز او يحمل سلاحاً غير مرخص ، وبرأيي ان مسألة حل المليشيات بشكل جذري تستدعي تقوية وتعزيز قدرات الاجهزة الامنية لتكون قادرة على مواجهة أي مليشيا او مجموعة مسلحة كما ان الامر يتطلب اعداد برامج لاشاعة ثقافة الحوار والتسامح واحترام الراي والراي الآخر.

اما الحاج علي كريم الازيرجاوي رئيس رابطة ابناء الجنوب الانسانية فقد دعا الى نبذ العنف وتفعيل دور القانون قائلاً:

لقد دعونا ومازلنا ندعو الى بناء دولة المؤسسات وسيادة النظام العام وتفعيل دور القانون وسحب السلاح من الجميع ليكون بيد الدولة كما ندعو الآن الى حل المليشيات ودمجها في دوائر الدولة وعدم السماح لاي حزب او جهة سياسية او دينية بتشكيل منظمات مسلحة فنحن في الوقت الحاضر احوج ما نكون الى بسط سلطة القانون على الجميع بدون استثناء.

في حين عبر المواطن شاكر محمد دهام ٥٤ عاما عن رايه قائلا:

يجب ان يكون من اولويات الحكومة القادمة اتخاذ قرار حازم بحل جميع المليشيات دون استثناء على ان ينفذ هذا القرار بقوة وتحت سقف زمني محدد باعتباره قرار الشعب وذلك من اجل حماية القانون ومركزية السلطة والابتعاد عن النفس الطائفي الذي يجهض وحدة الشعب ويبدد آماله اضافة الى الحد من الاعمال الارهابية.

وعموما انا مع فكرة الدمج مع القوات المسلحة ولكن ضمن ضوابط وشروط وبعد دراسة معمقة لا تخضع لتاثيرات جانبية من بعض القوى السياسية التي ترتبط وتمول من بعض الدول الخارجية لتمرير سياستها تحت غطاء الدين والوطنية.